

تمثل هدف الكتاب في معرفة صور تمويل الخدمات، وبيان الحكم الشرعي للمنتجات، مع دراسة تطبيقية لعقودها الحديثة؛ ليسهم في إيجاد البدائل عن عقود التمويل الربوية، ويدعم المؤسسات المالية بدراسة منتجاتها الإسلامية.

استهل المؤلف كتابه بمقدمة، عرض فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وأهدافه، مع الدراسات السابقة، والمنهج العلمي المتبع، كتوطئة للموضوع. جاء الفصل التمهيدي، الذي استطرده فيه المؤلف بالتعريف بعقد تمويل الخدمات، وعدد فيه أنواع عقود الإيجارات. لينتقل بعد ذلك إلى صلب موضوع الدراسة، حيث يعرض الفصل الأول: "صور تمويل الخدمات وحكمها"، وقسمها المؤلف في مباحث أربعة، تناول فيها: تمويل الخدمات بالإجارة من الباطن والإجارة الموازية، وتمويلها بالتنازل عن الإيجار، وبالتورق والسمسرة، وبالقرض والسمسرة.

ثم انتقل إلى الفصل الثاني للتعريف بـ "أحكام عقد تمويل الخدمات"، من حيث شروطه، والشروط فيه، وحكم الخيارات الداخلة عليه، وكيف ينتهي.

ومن التأسيس إلى التطبيق، يأتي الفصل الثالث الذي حمل عنوان "دراسة تطبيقية لعقد تمويل الخدمات" قدم فيه المؤلف دراسةً تطبيقيةً على عددٍ من عقود تمويل الخدمات المطبقة في المصارف الإسلامية، وقد اعتمد المؤلف في دراستها على المنهج التالي: توصيف العقد محل الدراسة، وسرد مقتطفات بأهم ما اشتمل عليه من نقاط، وتوضيح هيكلته بإيجاز، وألية تنفيذه، ثم بيان حكمه الشرعي.

٤ كتاب. "تمويل الخدمات - دراسة تأصيلية تطبيقية"

المؤلف: عبدالعزيز بن صالح الدميحي، الناشر: دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، سنة النشر: ١٤٤٠هـ (٢٠١٩م)، ٢٤٩ صفحة.

كثير هي صيغ التمويل التي ابتكرتها المؤسسات المالية الإسلامية لتمويل الأفراد والجهات مما تحتاجه من أعيان وسلع، لكن، حاجة أولئك لا تقتصر على السلع والأعيان، بل تمتد للخدمات والمنافع؛ فإن "الحاجة للمنافع كالحاجة للأعيان"؛ في ظل ذلك، عملت العديد من المؤسسات المالية الإسلامية مؤخراً لابتكار صيغ لـ "تمويل الخدمات"، ناقشها الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية، أقرت بعضها وحذرت من بعض.

أصل الكتاب رسالة علمية، قدمها المؤلف لنيل درجة الماجستير في الفقه من كلية الشريعة، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وقد انتظم الكتاب في مقدمة، وأربعة فصول وخاتمة، جمع فيها بين التأسيس والتطبيق، والتدليل والتعليل.